AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

مشروع نظم التنمية الزراعية (مصر/كاليفورنيا) : الاقتصاد الزراعى

المؤتمر العلمى الثامن للسياسة الاقتصادية الزراعية

القاهرة ٣ مارس ١٩٨٣

اقتصاديات الانتاج الحيوانى فى الزراعة المصرية

موجز

يمثل الانتاج الحيوانى حوالى ثلث الانتاج الزراعى المصرى ،وفى خلال السبعينات فاقت معدلات زيادة الانتاج مما أدى الى اتساع الفجوة بينهما فأدى ذلك الى مشاكل كبيرة . ونتيجة لذلك زادت اسعار اللحوم بمعدل متزايد زاد عن معدل زيادة اسعار المحاصيل النباتية ،ومن ثم كان لا بد ان تزيد واردات مصر من هذه المنتجات زيادة كبيرة . وعلى النقيض من قطاع الانتاج النباتى ، فقد تميز الانتاج الحيوانى بحماية اقتصادية واضحة ،تمثلت فى ارتفاع الاسعار المحلية عن الاسعار العالمية المقابلة بالاضافة الى دعم المدخلات .

ويبدو انه لا توجد استراتيجية محددة لتنمية هذا القطاع . ونحو استراتجية فى هذا الصدد فلا بد من التاكيد على ان قطاع الزراعة الر ع الرئيسى للانتاج الحيوانى ايضا ،حيث اتضح ان الزارع الصغيرة اكثر تخصصا فى الانتاج الحيوانى من المزارع التقليدية الكبيرة ، بل وتعتبر نسبيا اعلى كفاءة فى الاداء لمثل هذا القطاع . ورغم ان الحيوانات المزرعية فى مثل هذه المزارع تقوم بوظائف متعددة فى النشاط الزراعى تتضمن العمل الحيوانى وانتاج السماد (كمدخلات للانتاج النباتى) فانها رغم ذلك تعتبر بالدرجة الاولى حيوانات منتجة للبن ،وفى ظل هذا النظام فان انتاج اللحم يعتبر ناتجا ثانويا .

ويبدو ان لمصر ميزة نسبية فى انتاج اللبن ولحوم الدواجن ،ولكن لا يبدو ان لها تلك الميزة فى انتاج اللحوم الحمراء . وهناك بدائل عدة لرفع انتاجية اللبن وانتاجية قطاع الدواجن بما قد يؤدى الى ان تبلغ مصر فى خطة متكاملة الاكتفاء الذاتى فى الالبان ولحوم الدواجن . ولا بد من التنويه الى انه طالما هناك انتاج للبن فلا بد بالتبعية ان هناك انتاج من اللحوم الحمراء بقدر معين ولكن كناتج ثانوى وليس بهدف الاكتفاء الذاتى . ومن جهة اخرى فان تنمية انتاج الالبان ولحوم الدواجن يبدو ايضا انه متمشيا مع المفهوم الاقتصادى والاجتماعى لتوفير الغذاء ، حيث انهما مصادر رخيصة نسبيا للبروتين الحيوانى مقارنة باللحوم الحمراء مثلا ، خاصة وان التركيز على انتاج اللبن من المزارع التقليدية سيكون له فائدة هامة فى هذا المجال للمجتمع القروى الذى اتضح انه يعانى من نقص نوعى في الغذاء راجع الى نقص البروتين بصفة خاصة مقارنة بالحضر ،ومن ثم يمكن سد هذا النقص بنوعية بروتين عالية القيمة وغير مكلفة .

وباعتبار ان توافر الغذاء كما ونوعا وموسميا من اهم محددات تنمية الانتاج الحيوانى ، فيجدر الاشارة الى وجود جوانب عديدة لامكانيات تطوير وتحسين الغذاء الحيوانى وتغذيته ،تتمثل فى سياسات ادخال الاعلاف الخضراء الصيفية الجديدة فى التركيب المحصولى للمزرعة المصرية بدرجة ملموسة ،والاستفاد من مخلفات المحاصيل غير التقليدية ،ورفع قيمتها الغذائية بطرق تكنولوجية حديثة وفى نفس الوقت سهلة التطبيق،وفى هذا المجال لا بد من الاشارة الى ان سياسيات دعم اسعار الاعلاف ونظم توزيعها تعوق فرص تنمية انتاج الاعلاف فى مصر سواء من جانب راغبى الاستثمار فى هذا المجال او من جانب مربى الحيوانات ،حيث ان المستثمر لا يجد حافزا للمخاطرة بالاستثمار لانتاج علف غير تقليدى بسعر اعلى من السعر المدعم للعلف المركز الحالى ،رغم ان سعر هذا العلف الجديد قد يعادل او يقل عن السعر العالمى (سعر الظل) للعلف المدعم المتاح حاليا ،ومن ناحية اخرى،لا يتوقع هذا المستثمر وجود طلب محفزمن جانب مربى الحيوانات لان لديهم فرصة للحصول على علف مدعم ذو قيمة غذائية عالية ،فلن يلجأوا الى العلف الجديد الا فى ظروف الطوارئ .

ومن البديهى وفقا لتحليلات الكفاءة الانتاجية والميزة النسبية انه يبدو ان سياسات توظيف (توزيع) الاعلاف الحالية لا تتمشى مع المنطق الاقتصادى حيث انها تتميز بصورة كبيرة نحو اقل الانشطة الانتاجية كفاءة من الناحية القومية وهى مزارع التسمين على علائق جافة لانتاج اللحوم الحمراء .

وغلى الرغم من ان مصر لديها قاعدة وراثية للعشائر الحيوانية تسمح برفع كفاءة انتاج اللبن ،وهذا جانب جيد لانه لا يعطى ضرورة ملحة لاستبدال سريع او الاستيراد مكثف للتراكيب الوراثية الجيدة ، الا ان جوهر المشكلة فى سياسات التحسين الوراثى هى عدم وجود نظام عملى فعال للاستفادة من هذه القاعدة الوراثية فى العشائر الحيوانية خاصة وان التجارب المتاحة لا تصل الى القطيع فى المزرعة التقليدية . فقد ثبت ان التلقيح الصناعى لم يصل اثره الى القطاع الزراعى الرئيسى (التقليدى) حتى الان ،بينما بمعيار نسبى وصل الى هذه المزرعة التقليدية نظام تكنولوجى حديث اخر مثل الميكنة . وهذا دليل على ان هذا القطاع لم يلق الاهتمام الذى لاقاه القطاع النباتى بالرغم ان معوقات القطاعين فى القطاع التقليدى متماثلة . بالاضافة الى ذلك ،فان الخدمات البيطرية التى يحصل عليها الحائز الصغير ضعيفة بصورة كبيرة .

ويجدر الاشارة الى ان الميزة النسبية لانتاج لحوم الدواجن كبديل للحوم الحمراء لاتحقق الا اذا تغير هيكل السعات الانتاجية الحالية لمزارع الدواجن من سيادة السعات الصغيرة (خمسة الاف طائر فى الدورة فأقل) الى نمط السعات الكبيرة (خمسين الف طائر فى الدورة على الاقل) حتى مكن تحقيق تلك الميزة النسبية والا فسيبقى هذا القطاع متمتعا بدعم كبير يؤدى الى خلل كبير فى توزيع الدخول ، حيث بلغ متوسط الدعم المقدم للمزرعة الواحدة فى ظل هيكل السعات الحالى الى ما يزيد عن ١٢ الف جنيه سنويا ، اى حوالى ٨٠ ٪ من ارباح هذه المزارع . وهذا قد لا يتمشى مع مبدأ اعطاء الدعم لمستحقيه اى للمستهلكين محدودى الدخل ، كما لا يتمشى مع مبدأ التوظيف الاقتصادى الامثل للموارد المحدودة لهذا النشاط الانتاجى

الذى يحب ان يتمتع بخصائص الصناعة وهى حجم الانتاج الكبير ووفورات السعة والتكامل الرأسى والافقى ،خاصة وان معظم مدخلاته الانتاجية ما زالت مستوردة .

ويبدو مما سبق ان هناك فرصة للاكتفاء الذاتى فى الالبان وفى لحوم الدواجن وايضا فى الاسماك والبيض مع الاحتفاظ بمبدأ الميزة النسبية ، اى فى ظل كفاءة اقتصادية مقبولة على المستوى القومى ،ولكن هذا لا يمنع ان هذه الاستراتيجية قد تؤدى الى استيراد قدر من اللحوم الحمراء ذات نوعية عالية لسد النقص فى السوق المحلى مع توفر الخدمات التسويقية اللازمة لها لتصل للمستهلك بنفس نوعيتها المرغوبة وبدون دعم كبديل مقبول للحوم المحلية يتقبله المستهلك ،حيث انه ليس من الضرورى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع السلع الغذائية على حساب المنطق الاقتصادى كمفهوم تقليدى للامن الغذائى ،بل لا بد من النظر فى هذا الصدد الاستهداف الاكتفاء الذاتى مع المحافظة على المنطق الاقتصادى فى توظيف الموارد والجانب الاجتماعى فى توزيع الدخول . بهذا يمكن بلوغ المفهوم الاجتماعى والاقتصادى للأمن الغذائى بصورة قابلة للتطبيق مع تخفيف العبء عن التكاليف القومية فى هذا الصدد .